# حقوقيون ونقابيون يشيدون بتمديد فترة حظر العمل وقت الظهيرة

كتبت أمل الحامد:

أكد حقوقيون ونقابيون أهمية قرار تمديد فترة حظر العمل وقت الظهيرة من شهرين إلى ثلاثة أشهر والذي يهدف إلى ترسيخ مبادئ حماية حقوق العمال.

وأشاروا إلى أن قرار مجلس الوزراء بتمديد فترة حظر العمل وقت الظهيرة ليكون ثلاثة أشهر من ١٥ يونيو إلى ١٥ سبتمبر بدءًا من العام القادم ٢٠٢٥ يأتي من منطلق نظرة الحكومة لمقتضيات الاعتراف بالحق في العمل اللائق وما يرتبط به من حقوق من قبل الدولة في اتخاذها كل السبل والإجراءات الممكنة لإعمال وتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم العماليةوأكد الدكتور بدر محمد عادل أستاذ القانون العام المشارك بجامعة البحرين وعضو مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لـ «أخبار الخليج» أن قرار نائب رئيس الوزراء البحريني الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء بتمديد فترة حظر العمل وقت الظهيرة ليكون ثلاثة أشهر من ١٥ يونيو إلى ١٥ سبتمبر بدءًا من العام القادم ٢٠٢٥ يأتي من منطلق نظرة الحكومة لمقتضيات الاعتراف بالحق في العمل اللائق وما يرتبط به من حقوق من قبل الدولة في اتخاذها كل السبل والإجراءات الممكنة لإعمال وتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم العمالية المتصلة في الإنسان ومن بين تلك الحقوق المرتبطة بالحق في العمل هو توفير بيئة عمل آمنة من المخاطر تحفظ كيان العمال الجسدي والنفسي وهو ما أكده الدستور البحريني في المادة (١٣) منه.

من جانبها، أكدت المحامية دينا عبدالرحمن اللظي رئيس مركز المنامة لحقوق الإنسان لـ «أخبار الخليج» أن قرار مجلس الوزراء بتمديد فترة حظر العمل وقت الظهيرة ليكون ٣ أشهر بدءاً من العام القادم خطوة مهمة تكفل حقوق العمالة الوطنية والوافدة والتي ترتبط أعمالهم في المواقع المفتوحة في ظل ارتفاع درجات الحرارة إلى أرقام قياسية والظروف الجوية التي تؤثر بشكل مباشر في سلامة العمالة والحد من حوادث العمل بسبب ضربات الشمس والإنهاك.

وذكرت أن البحرين ومنذ سنوات قد بادرت في تطبيق قرار حظر العمل تحت أشعة الشمس المباشرة وفي الأماكن المكشوفة وذلك خلال فترة الظهيرة، وتعتبر البحرين سباقة في كفل حقوق العمالة الوطنية والوافدة وتأمين سلامتهم، وتوفير كل الظروف الموائمة لأداء عملهم، وذلك يأتي في إطار التزام مملكة البحرين بتطبيق مبادئ حقوق العمال.

بدوره، قال عمار جناحي ناشط نقابي لـ «أخبار الخليج»: «إن تمديد فترة حظر العمل وقت الظهيرة من شهرين إلى ثلاثة أشهر هو قرار مهم يهدف إلى ترسيخ مبادئ حماية حقوق العمال. هناك عدة أسباب تجعل هذا القرار ذا أهمية كبيرة، إذ تعد فترة حظر العمل وقت الظهيرة فترة حساسة من اليوم لأن درجات الحرارة تكون مرتفعة بشكل كبير. بتمديد هذه الفترة، يتم توفير حماية أكبر للعمال من ظروف العمل القاسية ومخاطر الإصابة بضربة الشمس والإجهاد الحراري».

وأشار إلى أن تحسين ظروف العمل بتمديد فترة حظر يتم توفير فترة راحة إضافية للعمال خلال فترة النهار الأكثر حرارة هذا يساعد في تحسين ظروف العمل ويزيد من راحة العمال واستعدادهم للعمل خلال فترة العمل الباقية، تعزيز حقوق العمال ويتم تعزيز حقوق العمال وحمايتهم من ظروف العمل التي يمكن أن تكون ضارة لصحتهم وسلامتهم هذا القرار يعكس الالتزام بمبادئ حقوق العمال ويعزز سلامتهم ورفاهيتهم.

من جانبها، توجهت سارة النعيمي نائب الرئيس التنفيذي للصحة والسلامة المهنية في الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين في مداخلة هاتفية لتلفزيون البحرين بالشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وإلى الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب مجلس الوزراء للاستجابة السريعة لمطلب الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين في العديد من المحافل فيما يختص بتمديد فترة حظر العمل وقت الظهيرة للقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ٢٠١٣ ليمتد من شهرين إلى ثلاثة أشهر ابتداء من ١٥ يونيو إلى ١٥ سبتمبر من العام المقبل ٢٠٢٥.

وأكدت أن مملكة البحرين دائماً سباقة وتعد أنموذجاً يحتذى به في العمل الإنساني والحقوقي في المنطقة، وقد أثلج هذا القرار صدورنا الذي جاء من منطلق رؤى جلالة الملك المعظم بتعزيز حقوق الإنسان وحماية العمال من كل المخاطر التي قد تصيب العمال خلال هذه الفترة التي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً ومضطرداً في درجات الحرارة على المستوى العالمي أجمع.

○ د. بدر عادل.

○ سارة النعيمي.

○ عمار جناحي.

○ المحامية دينا اللظي.

# تشكيل فريق عمل مشترك للتعامل مع مشكلة المنازل المهجورة بالشمالية

نظم المجلس البلدي للمنطقة الشمالية اجتماعا مشتركا للتنسيق بشأن المتطلبات الإجرائية لحل مشكلة البيوت المهجورة بالشمالية، ونظم الاجتماع بناء على مقترح ممثل الدائرة التاسعة عبدالله مبارك بلال، وذلك بحضور رئيس المجلس الدكتور سيد شبر إبراهيم الوداعي والجهات المعنية من المحافظة الشمالية ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني وهيئة الكهرباء والماء وبلدية المنطقة الشمالية ومديرية شرطة المحافظة الشمالية.

افتتح الاجتماع رئيس المجلس بالتأكيد أن جميع دوائر المحافظة الشمالية تعاني من تواجد البيوت المهجورة، والتي تتطلب تظافر الجهود من جميع الجهات المعنية للتعامل السريع للقضاء على هذه الظاهرة. وفي السياق ذاته نوه ممثل الدائرة التاسعة إلى أن مشكلة البيوت المهجورة وسط الأحياء السكنية باتت محل شكوى الأهالي بالمنطقة حيث أصبحت هذه المنازل وكرا لضعاف النفوس ومأوى لمدمني المخدرات، الأمر الذي يهدد أمن وسلامة قاطني المنطقة، وقد استعرض بعض المنازل المهجورة الواقعة بالدائرة التاسعة ودعا الجهات إلى إيجاد حلول سريعة ترضي جميع الأطراف.

وخلص الاجتماع الى تبني تشكيل فريق عمل مشترك لبحث التوجهات العملية لمعالجة مشكلة البيوت المهجورة يتولى الفريق مهمة تنظيم إجراءات متابعة ورصد البيوت المهجورة وتحديد الإجراءات المطلوبة لمعالجة المشكلة. ويتولى المجلس البلدي في المنطقة الشمالية الإشراف على عمل الفريق المقترح وتنظيم اجتماعاته عمله والإشراف على تنظيم اجتماعاته بالتعاون مع المؤسسات الشريكة، وتعمل المحافظة الشمالية على إعداد رؤيتها بشأن خطة وآلية عمل الوحدة والمسؤولية التنفيذية لكل جهة.

## الرأي الثالث

# توجيهات سمو ولي العهد .. والاندماج الإيجابي

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

دائما ما يقال إن الوصول إلى القمة صعب، ولكن المحافظة على القمة أصعب.. وتجربة مملكة البحرين في رعاية السجناء وبرامج الإصلاح والتأهيل، حققت إنجازات متميزة ونجاحات رائدة، استمرت فيها وحافظت عليها، وعمدت إلى تطويرها بشكل نوعي، وطني وحقوقي، يستحق أن يكون نموذجا للمنطقة والعالم.. فقد وصلت إلى القمة في هذا المجال، واستمرت فيه، وحافظت عليه.

وفقاً للمرسوم الذي أصدره حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بالعفو عن (٤٥٧) محكومًا، وذلك بمناسبة اليوبيل الفضي لتولي جلالته مقاليد الحكم، وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، تم إعلان توفير برامج تدريبية وعرض فرص عمل للمشمولين بالعفو الملكي السامي، وتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية لإدماجهم في سوق العمل وضمان استفادتهم من الفرص والبرامج المتاحة.. وهي توجيهات كريمة، متكررة ومستمرة.

وقد باشرت وزارة العمل بدعوة المشمولين بالعفو الملكي السامي إلى تحديث بياناتهم الشخصية والمستندات الخاصة بهم، تمهيداً لتسجيلهم في التأمين ضد التعطل، والحصول على المزايا المالية للنظام، والاستفادة من الشواغر الوظيفية المناسبة.. هذا أمر يجب أن يتصدر صفحات التقارير الحقوقية، واستثماره بالشكل الأمثل.

مشروع تدريب وتوظيف السجناء المشمولين بالعفو الملكي السامي، مشروع وطني إنساني، يضاف إلى سجل المنظومة الحقوقية البحرينية، بجانب مشروع السجون المفتوحة وقانون العقوبات البديلة، التي تميزت وزارة الداخلية بقيادة الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية في صناعة قصة نجاح بحرينية، نالت إعجاب وتقدير الجميع، وأصبحت مثالا يحتذى به، في إعادة تأهيل وإصلاح السجناء، وإدماجهم في المجتمع بشكل إيجابي، وخطوة وقائية للحد من العودة للجريمة مرة أخرى.

دع عنك، حديث شخص مفرج عنه، انفلت لسانه وطاش عقله، في التطرق لأمور سلبية، نالت الرفض المجتمعي والجزاء القانوني.. تماما حينما يتم الكشف عن عودة مفرج عنه أو من شمله قانون العقوبات البديلة، إلى الجريمة مرة أخرى، ويجب ألا يكون ذلك التصرف «الغبي» والسلوك الخاطئ، عائقا أو مانعا من التركيز على سيادة دولة القانون والمؤسسات، والنهج الحقوقي الإنساني الرفيع للبلاد.

ودعما واستكمالا لجهود الدولة في نهجها الإنساني الحكيم، نتمنى أن يتم تشكيل لجنة لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، سواء من خلال إحدى الوزارات، أو ضمن المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، أو مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع القطاع الخاص، وتعمل تحت مظلة القانون وإشراف الدولة.

في المملكة العربية السعودية الشقيقة، تم إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم»، وتضم في عضويتها ١٣ جهة حكومية، وتعمل على تطوير الوسائل الكفيلة برعاية النزلاء والمفرج عنهم وأسرهم، وتحسين حياتهم ودعمهم، وإعادة تأهيلهم بما يكفل لهم حياة كريمة، وتقديم خدمات الرعاية لهم، بجانب تنمية المهارات الحياتية، والقبول المجتمعي، والتأهيل والإرشاد النفسي، والترابط الأسري، بالإضافة إلى تنمية القدرات، والتوظيف، وريادة الأعمال، والتدريب والتأهيل والتعليم.

القيادة الحكمية بحسها الأبوي ورؤيتها الإنسانية، تفتح أبواب الوطن لجميع أبنائها، وتمنحهم الفرصة للاندماج الإيجابي في المجتمع، ومؤسسات الدولة الرسمية تعمل جاهدة من أجل مستقبل الأسرة البحرينية.. فماذا عن الشراكة المجتمعية والخدمة الاجتماعية لهذا التوجه الكريم..؟

# قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

eslammahfoouz@hotmail.com

# عشريني يستولي على ١٠٩ آلاف دينار من «التأمينات» بـ١٧ عقد عمل مزورا

## اختار ضحاياه من المتزوجات بعناية.. ليحصل على معاش الدفعة الواحدة

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى محاكمة شاب عشريني استولى على ١٠٩ آلاف دينار من أموال التأمينات عبر طرق احتيالية، حيث قدم طلبات تضمن عقود عمل وهمية لـ١٧ ضحية من السيدات اختارهن بعناية من المتزوجات للحصول على معاش الدفعة الواحدة عن نهاية خدمتهن، زاعما أنهن يعملن في شركة والده التي ورثها، للاستفادة من مزايا التأمين الاجتماعي، وبعد قبول الطلبات من الهيئة قدم طلبات جديدة لاستبعادهن من التأمين بدعوى انتهاء خدماتهن في تواريخ مختلفة متحصلا على التعويض المقرر لهن، بعد تزوير بيانات حساباتهن البنكية.

وكانت النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بتمكن المتهم من الاستيلاء على مبلغ مائة وتسعة آلاف وسبعمائة وثمانية وتسعين ديناراً من أموال الهيئة بعد أن قدم إليها عقود عمل ثبت تزويرها، وقد باشرت النيابة التحقيق فوراً تلقيها ذلك البلاغ.

إذ كشفت تحقيقات النيابة أن المتهم قدم للهيئة طلبات لـ١٧ عاملة لدى شركة والده بعقود عمل وهمية للاستفادة من الخدمات التأمينية بعد تزوير توقيعات الضحايا وشهادات الرقم الدولي الخاص بالحسابات البنكية لهن وجعلها بأسمائهن في حين أنها تعود إليه وتمكن من تأمينهن تأمينا وهميا، وبعدها استبعدهن وطلب الحصول على تعويض الدفعة الواحدة الخاص بهن، وطلب إيداع المبالغ المستحقة لهن في حساباتهن التي يقوم هو بالتحكم والهيمنة عليها من خلال إضافة ارقام هواتفه والبريد الالكتروني الخاص به وأرقام سرية تابعة له وتسلم المبالغ التي قدرت بأكثر من ١٠٠ ألف دينار.

فيما أشارت الضحايا أن المتهم تواصل معهن بشكل غير مباشر على أساس توافر وظائف لنساء متزوجات في شركة مقاولات تخص والده، فقدمن أوراقهن وما يثبت زواجهن، وفتح المتهم لهن حسابات بنكية ولكن لم يوقعن على عقود عمل ولم يقدمن طلبات للحصول على تعويض الدفعة الواحدة وأن التوقيعات المنسوبة اليهن في عقود العمل مزورة، وأشارت بعضهن الى أن المتهم تواصل معهن بخصوص أموال أودعت في حساباتهن البنكية بالخطأ وتسلمها منهن.

فيما دلت التحريات على غسل المتهم لتلك الأموال عن طريق عمليات إيداع في حسابات شقيقاته وحسابات بنكية تخصه بهدف إخفاء مصدر الأموال، وإزاء هروب المتهم خارج البلاد، فقد أصدرت النيابة العامة آنذاك أمراً بالقبض عليه، وعُمِّم دوليا إلى أن تمكنت السلطات الأمنية السعودية في إطار التعاون الدولي وبالتنسيق مع إدارة الشؤون الدولية والإنتربول بالبحرين من القبض عليه وتسليمه تنفيذاً لهذا الأمر.

ومن ثم استجوبته النيابة، فأقر بالواقعة وأشار الى أن شركة المقاولات ورثها عن والده وأعد ١٧ عقد عمل لسيدات بزعم أنهن موظفات برواتب ٤٠٠٠ دينار ووقع عقود العمل وأضافها في النظام الالكتروني للتأمينات وبعد فترة استبعدهم من النظام بزعم الاستقالة وبعد تحويل المبالغ تحصل هو عليها.

## الثقافة الأمنية

# رعاية ملكية للنزلاء ليعودوا إلى مجتمعهم أشخاصا فاعلين

وتتواصل المكرمات والمبادرات الإنسانية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، صاحب القلب الكبير الذي عوّدنا دائما الوقوف بجانب أبناء شعبه ودعمهم في مختلف المناسبات والوقائع وإن أخطأ أحدهم، فجلالة الملك يتمتع بروح الأبوية والإحساس بمشاعر الأمهات والآباء في فقدان فلذات كبدهم، فكانت الفرحة الغامرة على قلوب آباء وأمهات الذين صدر بحقهم عفو ملكي شامل .

ولم يقتصر اهتمام جلالة الملك بالعفو أو تخفيف العقوبة على المحكومين والنزلاء بل اهتم جلالته كذلك بحصول النزيل على كامل الحقوق والخدمات، وهو ما ترجمته إدارات ومراكز الإصلاح والتأهيل في البحرين إلى واقع ملموس، فأصبح النزيل يتمتع بكافة الحقوق والخدمات التي يحتاج إليها منذ دخوله إلى خروجه من أبواب الإصلاح والتأهيل، كالحصول على الرعاية الصحية وتوفير عيادات طبية وأطباء مختصين على مدار الساعة لمتابعة كافة الحالات الصحية للنزلاء وتوفير العلاج اللازم لهم.

وتوفر مراكز الإصلاح والتأهيل في مملكة البحرين العديد من البرامج التدريبية والتأهيلية والدينية التي تسهم في تهذيب وتعديل سلوك النزلاء والنزيلات، حيث تشهد هذه البرامج إقبالا ملحوظا من قبل النزلاء وسجلت نجاحا باهرا في هذا الشأن كبرامج مواجهة السلوكيات الخطرة والعنف والإدمان، ويقدم هذه البرامج ضباط وشرطة ومختصون ولا نغفل عن ورش التدريب التي أصبحت تلعب دورا مهمًا في تزويد النزلاء والنزيلات بالقدرات اللازمة لتعلم المهارات والمهن كدورات الحاسوب، وورش النجارة واللحام والرسم والديكور، وأصبحنا نرى منتجات النزلاء وهي تعرض في مختلف المعارض التي تقام على ارض البحرين.

ويحصل النزيل والنزيلة على حقهم في مواصلة تعليمهم المدرسي والجامعي وذلك من خلال توفير الكتب والفصول الدراسية وقاعات الامتحانات بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، حيث استطاع العديد التخرج من الثانوية العامة والجامعة.

كل هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا الرعاية الأبوية والتوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وتنفيذها بنجاح من قبل معالي وزير الداخلية، فانصلح حال النزلاء وتطورت قدراتهم وعادوا إلى مجتمعهم أشخاصا فاعلين ليساهموا في بناء ورفعة وطنهم البحرين.

# بحريني يحتجز صديقته وينهال عليها ضربا بحديدة زاعما محاولته علاجها نفسيا

تنظر المحكمة الكبرى الجنائية قضية اتهام بحريني احتجز صديقته عربية الجنسية في غرفته الفندقية وانهال عليها ضربا بعصا حديدية حتى تمكنت من الفرار وحجز نفسها في شرفة الغرفة طلبا للنجدة، حيث حضرت الشرطة وزعم المتهم أن المجني عليها زوجته وكان يعالجها من أمراض نفسية لديها.

وكان عامل بأحد الفنادق أبلغ بوجود فتاة محتجزة بشرفة إحدى الغرف بناء على استغاثتها، حيث توجهت الشرطة الى مقر البلاغ وحررت المجني عليها التي أبلغت أنها على علاقة صداقة مع المتهم، وفي يوم الواقعة تواصل معها وطلب منها الحضور الى مقر إقامته لتناول الغداء، وعندما وصلت فوجئت بقيام المتهم بإغلاق الباب ووضع المفتاح في جيبه وأخذ هاتفها النقال وألقاه من الشرفة.

حيث سرق حقيبتها وهاتفها وسلسلة فضة ومن ثم بدأ بالاعتداء عليها بالضرب على رأسها بقطعة حديدية ولم تفلح محاولات الهرب منه سواء بدخول المطبخ او دورة المياه، حيث كان يتبعها ويكسر الباب وصولا اليها لاستكمال ضربها، حتى وصلت الى شرفة الغرفة وأغلقتها وظلت بالداخل مدة ساعة تمكنت خلال تلك الفترة من طلب المساعدة من إحدى السيدات بغرفة مجاورة تواصلت مع موظف استقبال الفندق الذي أبلغ الشرطة.

حيث حضرت الشرطة وفتح المتهم مرتديا ملابس أطباء حاملا القرآن الكريم بيده مدعيا أن المجني عليها زوجته وكان يعالجها كونها تعاني من مشاكل نفسية ولا يمكنه البوح بما كانت تقوله او مرضها، فيما أفاد عمال الفندق أن المتهم كان يضرب المجني عليها وسمعوا صراخها تستنجد بأن المتهم سيقتلها، وأن المتهم دائما ما يقوم برش المياه بشكل دوري على أنحاء الشقة ويكون الباب مفتوحا.

حيث أسندت النيابة الى التهم أنه في ٢٦ يوليو ٢٠٢٤ بدائرة أمن العاصمة حجز حرية المجني عليها وحرمها من حريتها بغير وجه قانوني واستخدم القوة، كما سرق المنقولات المملوكة للمجني عليها، واعتدى على سلامة جسم المجني عليها وأحدث الإصابات الموصوفة بالتقرير الطب الشرعي ولم يفض فعل الاعتداء إلى مرضها أو عجزها عن القيام بأعمالها الشخصية.